السعدون يرفع الجلسة ليومي 7 و8 فبراير المقبلين

جانب من الجلسة

عدم حضور الحكومة «طير»

جلسة المجلس «التكميلية» سارت بنفس

السعدون: على الرغم من اكتمال النصاب ترفع الجلسة لعدم حضور الحكومة ليومي 7 و8 فبراير

كتب: أحمد الهديبان

على خطى الجلسة العادية، سارت بنفس الوتيرة الجلسة التكميلية لمجلس الأمة أمس، على إثر تقديم الحكومة لاستقالتها، ومن ثم عدم حضورها لانعقاد الجلسات.

ورفع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة التكميلية أمس لعدم حضور الحكومة.

وقال السعدون "على الرغم من اكتمال النصاب إلا أن الأخ وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني أبلغني أمس بعدم حضور الحكومة، إذن ترفع الجلسة وفق اللائحة الداخلية إلى يومي 7 و8 فبراير المقبل".

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف قد رفع أول أمس الثلاثاء كتاب استقالة الحكومة إلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

وكان من المقرر أن ينظر المجلس في جدول الأعمال المدرج عليه استجوابا وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الموجه من النائب مبارك الحجرف، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الموجه من النائبة د. جنان بوشهري.

واشتمل جدول أعمال الجلسة على تقرير لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري بشأن الصيغة المقترحة عن دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

وتضمن المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً، و7 تقارير من لجنة الشؤون المالية، تتعلق بإنشاء شركة تسويق المحاصيل الزراعية، وتعديل قانون التأمينات، واسترداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني من البنوك وشراء القروض المستحقة على المواطنين وإسقاط فوائدها، ونقابة غرفة التجارة، وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية إلى شركة مساهمة.

واحتوى الجدول على 3 تقارير من لجنة الشؤون الداخلية والدفاع، بشأن تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بالمفوضية العليا وقانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فيما يتعلق بالقوائم النسبية، وتقريري اللجنة التشريعية بشأن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة حول علانية التصويت على مناصب مكتب المجلس وإلغاء لجنة الأولويات.

مبارك الحجرف

سعد الخنفور

الدمخي: أهمية التهدئة وتحقيق التوافق بين النواب والحكومة من أجل إنجاز الإصلاحات الحقيقية

الناس سئمت من الصراع والنزاع بين السلطتين وتكرار استقالات الحكومات وحل المجالس

من تعطلت مصالحهم وأصحاب النهج الفاسد الذين دمروا البلد هم من يعملون على المواجهة والنزاع

لو كنت مكان متخذ القرار لرفضت هذه الاستقالة ولأمرت الحكومة بمواجهة الاستجوابات

من جانبه أكد النائب د. عادل الدمخي أهمية التهدئة والاستقرار وتحقيق التوافق بين النواب والحكومة من أجل إنجاز الإصلاحات الحقيقية التي ينتظرها الشعب الكويتي، داعيا إلى رفض استقالة الحكومة ودفعها لمواجهة الاستحقاقات الدستورية وعدم الهروب من المواجهة.

وأشار الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إلى الخطاب السامي التاريخي الذي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد في افتتاح دور الانعقاد الذي ورد فيه أنه "على السلطتين التنفيذية والتشريعية تحمل المسؤولية الوطنية والتعاون في ظل أجواء من التوافق والتفاهم".

وأكد أن التوافق مطلب القيادة السياسية والشعب الكويتي والنواب كذلك، مبينا أنه لن يحيد عن الدعوة للتوافق النيابي-النيابي والنيابي - الحكومي على الرغم من أنه أول من انتقد انسحاب الحكومة من الجلسة وهروبها من مواجهة النواب.

ولفت الدمخي إلى أن الناس سئمت من الصراع والنزاع بين السلطتين وتكرار استقالات الحكومات وحل المجالس، مبينا أن "الحكومة التي لا تواجه القوانين والاستجوابات ولا تتوقع الخلاف لا تستطيع أن تدير بلداً".

وأكد الدمخي أن المواطنين ينشدون التوافق والاستقرار السياسي من أجل تحقيق إصلاحات حقيقية تخدم رفاهيته ووضعه المعيشي وإصلاح سياسي حقيقي، مشيرا إلى أن هناك أمور مستحقة مثل إلغاء القوانين المصادرة للحريات وتعديل لائحة مجلس الأمة لتحقيق المزيد من الديمقراطية.

وقال إن من تعطلت مصالحهم وأصحاب النهج الفاسد الذين دمروا البلد وأدواتهم هم من يعملون على المواجهة والنزاع.

وبين أن الشعب يريد إصلاحات حقيقية في المحاور الرئيسية مثل التعليم ومشاكله ومواجهة الغش الذي كان من أول القضايا التي تناولتها لجنة القيم والظواهر السلبية واللجنة التعليمية بمجلس الأمة.

ونوه إلى مشكلة تطاير الحصى التي قدمت بشأنها 20 توصية تتضمن حرمان الشركات والمقاولين المخالفين من أي مناقصة قادمة لحين معالجة أخطائها، مبيناً أن هذه التوصيات لم تنفذ لعدم القدرة على المواجهة، ومحاسبة المشرفين على هذه المشروعات.

ونوه بأن من القضايا المهمة التي ستتعطل أيضا القضية الإسكانية حيث كان المفترض التصويت على قانون إنشاء شركات مساهمة للتطوير العقاري، وكذلك شركات الضمان الصحي.

وشدد الدمخي على ضرورة قيام الأغلبية الإصلاحية التي انتخبها الشعب الكويتي بالتنسيق والاتفاق على الأولويات مع أي حكومة قادمة مع عدم القفز على أي تشريعات متفق عليها سواء كانت نيابية - نيابية أو نيابية -حكومية.

وقال الدمخي " لو كنت مكان متخذ القرار لرفضت هذه الاستقالة ولأمرت الحكومة بمواجهة الاستجوابات والتعامل مع الخلافات وفق الدستور والقانون وتغيير نهج الهروب وإعادة تشكيل الحكومات وتعطيل المجلس ومصالح الناس".

واضاف "إذا كنا نتكلم عن تصحيح المسار وعهد جديد فيجب أن ترفض هذه الاستقالة وأن تقوم الحكومة بمواجهة الخلاف السياسي وإن كان هناك وزير لا يريد محاسبته فليتفضل مشكورا ويقدم استقالته".

وشدد على ضرورة أن يتعامل رئيس الوزراء والوزراء مع كل خلاف سياسي وفق الدستور والقانون ، مضيفا "نعم ندعو للتعاون ولكن مع حكومة تملك قرارا واستقلالية ولا يتدخل أحد في شؤونها".

وشدد على أنه من غير المعقول أن يستمر الخلل في الشوارع منذ 15 عاما وهذا الفساد المدمر، مؤكدا أن الدمار كبير جدا وأن البناء يحتاج صبرا وتعاونا ويحتاج حكومة لديها قوة واستقلالية وتتوافق مع المجلس في مشاريعها.

من ناحيته قال النائب محمد هايف إنه في حال إبطال مجلس الأمة بحكم من المحكمة الدستورية بسبب أخطاء إجرائية فإن الحكومة يجب أن تحاسب ويعزل كل مسؤول شارك في اتخاذ الاجراءات الخاطئة، وألا يمر الموضوع مرور الكرام.

وطالب هايف في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة حال إبطال المجلس بسن قانون لمحاسبة كل من أبطل هذه المجالس بعزله سياسيا، مؤكداً أن المسؤول عن ذلك الأمر لا يستحق أن يدير دولة أو انتخابات أو حكومة.

وقال إن استغلال الموضوع ووضع النواب تحت رحمة المحكمة الدستورية والتهديد بالإبطال حال عدم تجانس المجلس والحكومة وتكرار هذا المشهد أمر غير صحيح ولا يمكن أن يقبله الشارع الكويتي، مؤكداً " يجب ان يكون معلوم للجميع أن هذا الموضوع لا يمكن تجاهله أو تناسيه أو التساهل فيه".

وطالب هايف بضرورة تعويض كل من بذل جهدا في الانتخابات سواء من مؤسسات الدولة والقضاة وموظفي الدولة وكذلك المرشحين الذين دفعوا أموالا طائلة ومنهم من فاز ومنهم من لم يفز.

وشدد على ضرورة تحميل التكاليف التي تحملتها الدولة في إدارة العملية الانتخابية وكذلك والمرشحون والشعب الكويتي لمن قام بهذا الإجراء الخاطئ.

وأشار هايف إلى أن الحكومة قالت إنها اخذت ثلاثة أشهر في دراسة موضوع الانتخابات حتى لا يكون هناك أي إبطال، مشيرا إلى أنه من التناقض أن نقول اليوم

محمد هايف

عادل الدمخي

جنان بوشهري